

أَمّ الوثائق أو جَنَى الأزهار من روض الدواوين المعطار لمؤلف مجهول

عبد الهادي التازي

أمسى المغرب في أواخر الدولة السعدية يمثل خريطةً سياسيةً لسبعة مغارب ! فالإلى جانب بقايا السعديين المتشبهين ببعض الجهات، نجد الدلائيين يستولون على فاس ونواحيها، بينما كان كرّوم الحاج يحكم مُرَاكش وجهاتها، وكان أبو حسون صاحب إيليغ يستبد بالسوس، وكان المقدم الخضير غيلان يختص ببلاد الهبط، والرئيس أعراس يستأثر بنواحي الريف، في حين ينساب النفوذ التركي في تخوم الجهات الشرقية للمغرب، يضاف كل هذا إلى احتلال بعض الثغور المغربية من طرف الإسبان أو البرتغال أو الإنجليز حيث أصبحنا نجد أن بعض الدول الأجنبية تمد يدها إلى هذا الزعيم في الشمال أو ذاك في الجنوب، تزوده بالسلاح معتمدة عليه في الحصول على امتياز.

وقد كان الهدف الأول للملوك العلويين توحيد المغرب تحت راية واحدة حتى لا يبقى عرضة لمساومة الأطماع الأجنبية، وقد فكر ثالث ملوكهم المولى إسماعيل في تكوين جيش قوي يمكنه من تحقيق هذا الغرض، وهنا نفتح صفحة من كتاب نشر المثاني للقادري (ت 1187-1773)⁽¹⁾، لنقرأ هذه المعلومات الواردة ضمن ترجمة أبي عبد الله القاضي محمد بن العياشي :

«لقد لحق (ابن العياشي) بمشور السلطان مولاي إسماعيل ابن مولاي الشريف الحسني فلزم خدمته والوقوف ببابه فعلم السلطان بذكائه وحسن إشارته.

وعندما كثرت الشرور بين قبائل المغرب وعلم السلطان أن ما عنده من الجيش لا يكفي للحركة إليهم لتمهيد البلاد، استشاره : من أي قبيلة يتخذ جيشا؟ فقال له : يا سيدي إن أمير المؤمنين مولاي أحمد السعدي كان وجه جيشا لفتح بلاد السودان ⁽²⁾ فسبوا عبيدا، فاتخذهم مولاي أحمد جيشا ⁽³⁾... إلى أن تفرقوا في القبائل... والآن أجمعهم فإنهم مملوكون لبيت المال واتخذهم جيشا للخدمة... فقال مولاي إسماعيل للقاضي ابن العياشي : أنت النائب عني في جمعهم، فقال له: يا سيدي عيّن وكّيلا يقوم بطلب حق بيت المال وأنا القاضي بينه وبينهم، فقلده القضاء للفصل في ذلك، وسماه قاضي القضاة، وعين السلطان الوكيل المقترح من لدن ابن العياشي والذي لم يكن غير الباشا محمد بن قاسم المراكشي المكنّى عليش.

وهكذا شرع عليش في جمع العبيد... فكان مبدأ أمرهم أن ينادى في الأسواق في الحاضرة والبادية : من يريد خدمة السلطان من العبيد فليأت إلينا؟ فيأتيه الرجل فيعطيه الكسوة والفرس والسلاح والمرتب، فجمع من ذلك نحو الخمسة آلاف، فدخلوا في جيش السلطان، وقاموا بالخدمة أحسن قيام، وهذا الجمع الأول هم الذين سُمّوا : «عبيد الزنقة»، ويقول القادري مضيفا إلى هذه المعلومة :

ثم أخذ عليش يقبض العبيد والأحرار قسرا ويضمهم إلى الجيش، فأساء في ذلك وقبض بعض الأحرار تعديا... وهذا الجمع الثاني هم المعروفون «بعبيد البخاري» لأنهم أقسموا بصحیح الإمام البخاري على الإخلاص في الخدمة... واستمر عليش على فعله ذلك، فإذا طلب أحد منهم الالتجاء إلى حكم الشرع...

يقول له عيلش : نذهب إلى قاضي القضاة يفصل بيننا، فلا يقدر أحد من القضاة أن يفصل بينهما سوى ابن العياشي ومن سوّلت له نفسه أن يتكلم في الموضوع من القضاة بغير ما صدر به الأمر عزله قاضي القضاة وولى غيره من القضاة!

فجمع عيلش منهم نحو سبعين ألفاً ألحقهم «بمشرع الرملة» على مقربة من مركز تيفلت، وسيدي سليمان، وألحق بباب السلطان نحو العشرة آلاف من الذكور، ومن الإناث نحو عشرين ألفاً، ودفع منهم لخدمة السلاح مفترقين عدداً كثيراً⁽⁴⁾.

ولقد تصدرت قضية العبيد، أو تملك الحراطين⁽⁵⁾ أو عبيد سيدي البخاري كما أشرنا... أقول تصدرت سائر القضايا في عهد السلطان مولاي إسماعيل، وكانت من القضايا التي كثر فيها القيل والقال لا سيما في المرحلة الثانية من مراحلها التي أشار إليها نص القادري في نشر المثنائي سالف الذكر، ولا سيما أيضاً عندما تناول المشروع الإناث كذلك.

كانت قضية العبيد، كما قلنا في صدر القضايا التي شغلت الدولة طوال سبع وعشرين سنة⁽⁶⁾ بما احتف بها من فتاوى، وقد تجاوزت الاستفتاءات والاستشارات ساحة جامعة القرويين بمن تحتضنهم من علماء وفقهاء، إلى ساحة الأزهر الشريف التي توصلت هي الأخرى برسالة طويلة الذيل حول الموضوع تحمل تاريخ أواخر عام 1116⁽⁷⁾.

إن الذين كان يهمهم موضوع وثائق جيش عبيد البخاري أمكنهم أن يقفوا على عدد من الرسائل والتأليف والمقالات، فهناك الرسائل الفاسية وعددها أربعون رسالة من السلطان مولاي إسماعيل وبعض رؤساء دولته والأمير زيدان قائد الجيش والمكلف بملف العبيد أو الوصفان كما قد يسمون، وكان المخاطب بهذه الرسائل هو الشيخ عبد القادر الفاسي أو ابنه أو عبد الله محمد فتحا⁽⁸⁾...

وهناك رسالة تحمل عنوان «إفشاء القواعد المذهبية والأقوال المرضية في إبطال النحلة العليلشية التي أشاعها الملحد في الأقطاب المغربية...» يذكر أنها من تأليف قاضي فاس محمد العربي بردلة...

وتوجد من هذه الرسالة نسخة لا تحمل توقيع القاضي بردلة بمفرده، ولكنها تحمل توقيع ثلاثة من العلماء أولهم : محمد بن أحمد بن الحاج وثانيهم محمد بن أحمد ميارة (الحفيد)، وثالثهم عبد السلام بن حمدون جسوس الذي اشتهر ذكره كثيرا في هذه القضية⁽⁹⁾...

وهناك فتاوى حول الموضوع : فتوى لابن ناجي : أحمد بن محمد الفيلاي نزيل مكناس المتوفى بها عام 1710 = 1122، وفتوى الطاهر بن الحسين بن مسعود... وهناك فتوى ابن عجيبة كذلك حول الحراطين⁽¹⁰⁾...

وإلى جانب كل هذا هناك أيضا كراسات خاصة تتعلق بجيش عبيد البخاري تشير إليها بعض الرسائل الرسمية وهي مصنفة في عدة مجموعات تستوعب تقييد الأرقاء المنتشرين بسائر القبائل، وقد رتبت على أبواب تسمى تراجم...

ويعرف من هذه الدفاتر ثلاثة :

واحد يشتمل على أربعة تراجم...

والثاني كان بخزانة خاصة وله مصورة على الشريط⁽¹¹⁾.

وكان الدفتر الثالث هو الذي يحمل عنوان :

(جنى الأزهار ونور الإبهار من روض الدواوين المعطار) لمؤلف مجهول وهو موضوع حديثنا في هذه الوثيقة الفريدة التي سميناهـا «أم الوثائق» !

لقد سبق لي في المجلد الأول من التاريخ الدبلوماسي للمغرب أن أثرت موضوع الرق في اهتمامات القادة المغاربة، وبخاصة أيام السلطان المولى إسماعيل الذي تصدى لهذا الموضوع تصدياً حاسماً... عندما اكتشف أن القبائل كانت تتنافس فيما بينها على امتلاك عدد أكثر من الرقيق، بما أن مركزها لا يظهر إلا من خلال عدد الأرقاء الذين تعتمد عليهم القبيلة في حمايتها، بل وفي مناوأتها للقبيلة الأخرى ! وهكذا فقد كنا أمام دويلات داخل الدولة... وهو الأمر الذي كان مرفوضاً عند السلطان المولى إسماعيل.

وهنا نعود للحديث عن الوثيقة الفريدة حول تطويق امتلاك الرقيق بالمغرب، والتي - كما نعرف تتجاوز ستة أمتار، وتضم سبعين توقيعاً لأعيان علماء المغرب... هذه الوثيقة توجد نسختها الأصلية في مكتبة الأمير مولاي عبد الله رحمه الله⁽¹²⁾...

وقد نسخت منها أوراق كتبت على شكل تأليف في أوراق متتابعة، وهذه النسخة «العادية» هي التي توجد في الخزانة الملكية بالرباط من غير أن تنسب لمؤلف من المؤلفين - وقد كانت في الأصل من خزانة النقيب ابن زيدان، وهي التي اعتقد الكثير من الكتاب المغاربة أنها من تأليف النقيب نفسه... مع أنها نسخة عادية لوثيقة كتبت قبل النقيب ابن زيدان بنحو ثلاثة قرون !!

وقد كان أول من نسبها إلى النقيب ابن زيدان - على ما يتأكد لي - زميلنا الراحل الأستاذ عبد السلام بن سودة رحمه الله في كتابه (دليل مؤرخ المغرب الأقصى) فتبعه سائر الذين اهتموا بالتأريخ لقضية العبيد من زملائنا الراحلين واللاحقين⁽¹³⁾؛ وهذا خطأ لا يجوز السكوت عنه في نظري، كيف وهو أي ابن سودة، ومن قلده، ينسب تأليفاً يرجع لعصر المولى إسماعيل، ينسبه لشخصية تعيش معنا إلى عهد قريب ؟

وقد ذكرني هذا التساهل من سيدي عبد السلام بن سودة رحمه الله فيما قاله عن ابن بطوطة من أنه أي ابن بطوطة هو الذي ألف «الوسيط في أخبار من حل تمنطيط» الذي عرفنا فيما بعد أن مؤلفه الحقيقي هو الشيخ محمد الطيب المنيارى من فقهاء توات (14).

والواقع أن (جنى الأزهار) تأليف لمؤرخ مجهول، أعتقد شخصيا أنه قاضي القضاة على عهد السلطان مولاي إسماعيل، وأعني به أبا عبد الله محمد بن العياشي صاحب المشروع المعروف على السلطان المذكور، والذي سلف ذكره في بداية هذا الحديث، فهو هو - في نظرنا - الذي قام بالإشراف على إنشاء تلك العقود المتعلقة بعبيد سيدي البخاري، كما ينعتهم ابن العياشي في مخطوطة له يأتي الحديث عنها.

وبعد أن اتضح جليا أن صاحب التأليف ليس هو النقيب ابن زيدان، وبعد أن تأكدنا أن صاحب التأليف عاش أيام الوثيقة ومع السلطان مولاي إسماعيل، نتساءل عن هذه الوثيقة الفريدة وكيف أصبحت في متناولنا اليوم ؟

إن الأمر من الغرابة بمكان كما يقولون... ومن حق كل الباحثين المغاربة أن يعرفوا عن مسيرة هذه الوثيقة التي تعتبر من أهم المستندات التي لا ينتهي الحديث عنها بهذا العرض الذي نقدمه اليوم.

يوجد أصل الوثيقة، كما أسلفت، في المكتبة الخاصة لصاحب السمو الملكي مولاي عبد الله رحمه الله وتحمل تاريخ 12 رمضان 1117 = 2 يناير 1706...



الورقة الأولى من جَنَى الْأَزْهَارِ... أُمُّ الْوُثَاقِ... وهي تحمل تاريخ 12 رمضان 1117-2 يناير 1706 عن التاريخ الدبلوماسي للمغرب تأليف عبد الهادي التازي، ج 1، ص 283. رقم الإيداع القانوني 1986/25 - مطابع فضالة - المحمدية.

وقد امتلكها سمو الأمير - بواسطتي - عن طريق الشراء، اشتراها من ورثة نقيب الأدرسة الأستاذ الراحل سيدي إدريس بن الماحي الإدريسي أثناء السبعينات، أما عن وصولها إلى مكتبة الأستاذ المذكور فإن القصة أطرف... ويتعلق الأمر بمصادفة غريبة لا تخطر على البال.

لقد وصلت الوثيقة إلى الضريح الإدريسي من السلطان المولى عبد الحفيظ، عن طريق الخطأ على ما يتأكد... وأنا أعتمد في هذا على ما ورد في كتاب (العزّ والصولة في معالم الدولة) لابن زيدان⁽¹⁵⁾ الذي اعتمد بدوره على ما عند الزياني.

لقد كان من المعهود المعتاد أن نصوص البيعات : بيعات أصحاب الحل والعقد للملوك المغاربة، يُحتفظ بها في ضريح المولى إدريس تزكية للمبايع وحملا للناس على الاتباع على نحو ما كان بالنسبة لبيعة السلطان مولاي عبد الرحمن ابن هشام⁽¹⁶⁾.

وقد استمر الحال على هذا المنوال إلى أن جلس السلطان مولاي حفيظ على العرش 1326=1908 وطمحت نفسه إلى الاطلاع على نصوص تلك البيعات السابقة الموجودة في قبة الضريح... وهكذا نقلت إليه البيعات كلها ونال منها مأربه، ولما أراد إعادتها بعد توقيع معاهدة الحماية عام 1330=1912 إلى مستودعها المعهود أرسل عوضها خطأ هذا الرسم الذي كان على جانب عظيم من الزخرف والتنميق بالذهب المحلول الخالص الإبريز، كان الرسم يتضمن عقود شراء العبيد وفتاوى العلماء المشار إليهم بالبنان في تلك الأعصر الزاهرة بإمضاءاتهم بخطوط أيديهم والنص على صحة ذلك الشراء، فكانت حججا دامغة تبرز ما قام به السلطان المقدس المولى إسماعيل على ما أوضحناه، يقول ابن زيدان، في كتابنا (المناهج السوية)⁽¹⁷⁾.

ولم يكن هذا الرسم غير تأليف (جَنَى الْأَزْهَار) موضوع الحديث... جَنَى الْأَزْهَار الذي كان يحمل سبعين توقيعاً... والذي نعتبره خير مساعد للذين يتطلعون أولاً إلى معرفة «التقسيم الإداري» للمغرب في صدر الدولة العلوية، كما يتطلعون إلى معرفة الأسماء الجغرافية لمواقع بعض القبائل المغربية على عهد السلطان المولى إسماعيل، علاوة على أن الوثيقة من جهة ثالثة كانت أصدق دليل يتوفر عليه الذين يريدون أن يعرفوا أسماء القادة المغاربة المتنفذين الذين كانوا وراء السياسة والقرار في الديار المغربية في القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي.

هذا وإن معظم - إن لم أقل كل - الذين تحدثوا من المؤرخين عن (عبيد البخاري)، كانوا يشعرون بأن هناك فراغاً في بعض الوثائق التي تتعلق بالموضوع، ولقد استعمل بعضهم عبارة «الثلمة» التي شعر بها بقوة فيما كتب عن الموضوع⁽¹⁸⁾...

وأعتقد أن السر وراء هذا الشعور «بالثلمة» هو عدم الاطلاع على هذه الوثيقة التي نقدمها اليوم والتي تكشف عن القول الفصل حول الموضوع.

وهكذا نرى أنه بعد أن عهد السلطان المولى إسماعيل لابنه الأمير المولى زيدان برئاسة الجيش وكلفه بملف قضية العبيد، أمره بالمقام بفاس 1113-1761 على مقربة من علماء القرويين وشيوخهم سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي... بعد هذا التكليف أخذت قضية العبيد طريقها نحو التسوية النهائية «ويزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» كما قال الحسن البصري⁽¹⁹⁾.

ولقد صحبت تعيين الأمير مولاي زيدان على رأس الجيش رسالة «خاصة» من السلطان المولى إسماعيل إلى شيخ الإسلام محمد بن عبد القادر الفاسي سالف الذكر يخبره بأن الأمير سيكون على مقربة منه من أجل مساعدته...

هذه الحركة على ما يبدو، كانت تهدف إلى إقناع «اللذون» ما تزال عندهم شبهة في مبادرة السلطان مولاي إسماعيل، وبهذا نفهم رسالته⁽²⁰⁾ الموجهة لهذا الشيخ بتاريخ رابع رجب 1115-13 نونبر 1703 : والتي يذكر فيها الشيخ بهذه العبارة التي لها دلالتها :

«يكفيك ما أوصى به البكري أخاه زيدا» !

نعم هكذا خاطب العاهل شيخ العلماء في إشارة إلى قوله لعبد الملك ابن مروان للحجاج بن يوسف الثقفي عندما أطنب هذا في رسالة عن خير عبد الرحمن بن الأشعث... إن المولى إسماعيل يطلب من الشيخ تجنب «الثرثرة»، والدخول مباشرة إلى الموضوع المقصود بالذات الذي كان السلطان عرضه على العلماء في كراسة خاصة منذ سنوات⁽²¹⁾، ولابد أن نعيد للذاكرة اسم قاضي القضاة بلعياشي، هذا القاضي الذي كان على صلة جد وثيقة بالأمير مولاي زيدان الذي ألف بلعياشي على شرف والدته السفينانية كتابه، (زهر البستان في نسب أحوال سيدنا ومولانا زيدان)...⁽²²⁾.

لقد اتسمت المراسلات المتبادلة بين الأمير مولاي زيدان وبين الشيخ الفاسي بأنها كانت أخذا وعطاء، بحيث إن الأمير كان يرضي بعض طلبات الشيخ في مقابلة مساعدة الشيخ حول بعض القضايا العالقة التي كانت تحتاج للمشورة...

وأمام تجاهل الشيخ للتوضيحات التي كانت تقدم له حول بعض التساؤلات، وجدنا الرسالة التي نعتقد أنها كانت المفتاح الفاصل الذي حمل معه الاقتناع الكامل للشيخ الذي نراه يمهر الوثيقة التي أطلقنا عليها اسم «أم الوثائق»، أمهرها بتوقيعه، هذا التوقيع الذي ارتكزت عليه باقي التوقيعات السبعين !!

تلك الرسالة المفتاح كانت لا تحمل تاريخا، ولا تحمل توقيعا، ولكنها تحمل ما يشبه المطالبة بالجواب الصريح دون لف ولا دوران ولا ثرثرة..

ويتعلق الأمر بخطاب وجه إلى الشيخ الفاسي مع الطالب عبد النبي الذي ألح على تناول بيت القصيد، بل ويصارع الشيخ المذكور بأنه لولا مركزه ومعرّته لما نبهه لهذا التنبيه!

وأعتقد أن الرسالة كانت موجهة من لدن قاضي القضاة بلعياشي، كما أعتقد كذلك أنها كانت بخطه الذي لم يكن - في نظري - يختلف عن الخط الذي كتب به بعض نسخ تأليفه (زهر البستان) الذي سبق أن أشرنا إليه...

المهم أن الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي وضع توقيعه على العريضة على ما نقف عليه في هذه الوثيقة التي لا توجد منها إلا نسخة واحدة، على ما قلناه. وهكذا تزول «الثلمة» التي شعر بها سائر الذين كانوا يتناولون هذا الموضوع الذي شغل الناس ردحا من الزمان.

DOCUMENT 70

Entretien avec M. Adelhadi Tazi au sujet du "Document des 70" relatif à la Suppression de l'exclavage. (Revue MAGHREB CULTURE, n° 1361, 22/23 nov. 1981).

Il existe dans la bibliothèque du défunt Prince Moulay Abdallah, une pièce d'archives originale désignée sous le nom de "*Document des Soixante dix*". Elle porte la date du 12 Ramadân 1117/15 (mars 1764), mesure 6,36 m. de long. sur 0,40 m de large et comporte un ensemble d'environ 48000 mots.

Ce document concerne la décision du Sultan Moulay Ismâïl d'enrayer le commerce des *abid*, (les esclaves) en vue de la suppression définitive de l'esclavage au Maroc qui était fort prospère au début de la dynastie alaouite.

M. Tazi nous apprend qu'en dehors de la passion qu'il avait pour certaines disciplines sportives, le Prince portait un grand intérêt à la

recherche et à l'acquisition de documents et de manuscrits arabes. M. Tazi compte effectuer une édition critique du document en question qui présente un grand intérêt pour ceux qui veulent connaître la vie sociale marocaine au XII^e H (XVIII^e J.C.) Il nous a accordé l'entretien suivant :

Question : Qu'en est- il de ce document ?

Réponse : Cette pièce d'archive nous permet de connaître quelques aspects encore méconnus du règne du Sultan Moulay Ismâïl, notamment à l'époque où ce roi s'occupait de l'organisation de l'armée. Nous savons qu'au début de la dynastie alaouite, l'acquisition d'esclaves était un phénomène largement répandu au Maroc. Une certaine distinction sociale entre les grandes familles se faisait sur la base du nombre d'esclaves qu'elles possédaient. Où trouvaient-ils ces *abîd* et quelles étaient leurs origines ? Autant de questions dont l'étude mérite d'être approfondie. Après avoir consulté de nombreux oulémas, non seulement du Maroc, mais également d'Orient, Moulay Ismâïl prit sa décision. Il émit l'ordre d'abolir l'acquisition d'esclaves par les particuliers. Seul l'Etat pouvait continuer d'avoir ce privilège. Il est à noter que les consultations précitées devaient constituer un large débat. Mais puisque Moulay Ismâïl acceptait le principe de la consultation des théologiens, l'opposition de certains auteurs, hostiles au souverain et à son refus du dialogue devenait nulle. En fait, Moulay Ismaïl avait l'habitude, en dépit de sa grande autorité, de connaître l'avis des Oulamas sur les questions qui le préoccupaient.

Question : De quelle manière devrait-on exploiter ce document ?

Réponse : Le Prince Moulay Abdallah m'avait demandé d'en réaliser une édition critique, afin de le mettre à la disposition des chercheurs qui s'intéressent à l'histoire du Maroc, notamment à la question des *'abids*. Je compte en particulier établir la biographie de toutes les personnalités qui ont signé l'acte en question et localiser l'ensemble des tribus mentionnées. Une étude introductive traitera de la question des *abîd* dans son ensemble et passera en revue les études européennes relatives à ce sujet. Je dirai aussi "l'histoire" captivante de ce document et j'expliquerai comment il a finalement trouvé refuge dans la bibliothèque du Prince. Parmi les personnalités qui avaient signé cet acte, nous mentionnerons ici celles qui sont originaires des principales villes et régions du Royaume : *al Abîd Bardalla, Abd al-Malik at-Amîrî, Muhammad Al-Masnâwî, Ahmad Nâjî, abd al-Wâid al^Bunânî, Muhammad ash-Shafshâwnî; abd as-Salâm*

Jassûs, Muhammad al-Kabîr Ben Sûda, Saïd al-Hunsâli, Ahmad at-Tasawfî.

Question : Quel est le nombre des tribus citées dans l'acte ?

Réponse : Celles-ci représentent la plupart des régions marocaines, les confins sahariens inclus (*Sufyân, Banû Mâlik, Sabîh, Khlût, Awf, Amir, Awlâd Isâ, Awlâd Jâmi, al-Mhâmîd, Awlâd al-Hâj, Huwwâra, Tsûl, Branès, Zaër; Doukkala, Sûr Al-Aqsâ, Teknu*). En fait, si Mawlây Ismâïl n'avait pas aboli l'achat massif des *abîd*, chaque famille aurait compté dans ses rangs nombre d'esclaves. Aussi, la décision du Sultan devait constituer l'une des plus importantes de l'histoire politique et sociale du Maroc; elle mérite d'être étudiée sérieusement. L'armée du Sultan, composée de Abid prêtait serment devant le souverain sur le *Sahîh El Boukharî* (recueil de hadith {les dires du Prophète Mohammed} rassemblés par *Al-Bukhârî*), pour exprimer leur fidélité au souverain et à la dynastie. D'où l'appellation *abîd al-Buknâri*).

Question : Avez vous d'autres informations à nous donner au sujet de ce manuscrit ?

Réponse : Au plan esthétique, ce document de six mètres de long présente aussi un intérêt indéniable : il comporte de multiples décorations aux couleurs différentes, tandis que les soixante signatures forment, à elles seules, un ensemble attrayant. Chaque signature a été apposée de deux manières : le nom de la personne en toutes lettres et un paraphe dont la forme, toute symbolique, n'est connue que du signataire ou d'un groupe restreint de personnes; cette dernière forme est appelée "*al-khanfûsa*".

S'agissant de la bibliothèque du prince, M. Tazi note que celle-ci renferme un ensemble important et précieux de sources de l'histoire du Maroc et de manuscrits traitant de la théologie islamique.

Question : L'entretien concerne au premier degré le défunt Prince Moulay Abdellah. Que pouvez vous dire à ce sujet ?

Réponse : En vérité, il m'est bien pénible de parler du Prince Moulay Abdellah que j'ai connu. Il faut convenir que celui qui croit et admet le principe de commandement du Créateur "*kun*" (soit), doit nécessairement accepter la forme antithétique "*Kâna*" (Fut).

M. Tazi parle ensuite des qualités humaines du Prince, faisant observer qu'il était doué d'un esprit vif et pénétrant, lucide et subtil. Sa

générosité (aryahiyah), son respect pour les idées d'autrui, son désir de faire plaisir aux gens, furent les qualités de ce prince qui a vécu et grandi au sein d'une famille noble et illustre.

الهوامش

(1) نشر المثنائي لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تأليف محمد بن الطيب القادري، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ج 1 ص 221-220-219، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، نشر مكتبة الطالب - الرباط 1407-1986، (حوليات نشر المثنائي للقادري حسب مخطوطة فريدة بمكتبة البودليان) - أكسفورد، بتحقيق د. نورمان سيكار N. Cigar تقديم : عبد الهادي التازي، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي.

عبد الهادي التازي : «التاريخ الدبلوماسي للمغرب». ج 9، ص 9، رقم الإيداع القانوني : 1986/25، مطابع فضالة.

(2) الإشارة إلى حركة السلطان أحمد المنصور الذهبي نحو إمبراطور كاغو (سنغاي) والتي قال عن جيشها الشاعر الفشتالي يخاطب المنصور :

جيش وأخره ببابك سيله عرم، وأوله بكاغو محقق !!

الفشتالي : مناهل الصفا، تحقيق عبد الله كنون، المطبعة المهدية تطوان 1381-1964.

(3) ورد في الترجمان المغرب للزياني ص 364 : «فقدم (مولاي أحمد) عليهم (أي على الجند) محمود باشا عام سبعة وألف (1598-99) وأتى معه بعشرة آلاف مولى، وعشرة آلاف جارية كلهم في سن البلوغ... ولابد أن نراجع في هذا الصدد ما كتبه أحمد بابا السوداني في (معراج الصعود)، مخطوط المكتبة العامة بالرباط رقم 478، وما كتبه الناصري في الاستقصا، 5، 131-132، وابن زيدان في (الإتحاف) ج 4، ص 100-139، د. هاشم العلوي القاسمي، مقدمة: تحقيق كتاب التقاط الدرر، محمد الناجي، محمد زروق : قضية الرق في تاريخ المغرب، مجلة البحوث التاريخية عدد 2 يولييه 1981، ص 180 حول الرقيق في المغرب ما قبل الاستعمار، مجلة أبحاث عدد 1 يناير 1983 الرباط، الجنس واللون في البلاد الإسلامية، عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي 8، 270.

(4) توفي قاضي القضاة أبو عبد الله بن العياشي بمكناسة الزيتون مقتولا مصلوبا في عهد السلطان أحمد الذهبي ابن السلطان مولاي إسماعيل وكذلك عليلش، وفي أعقاب وفاة السلطان مولاي إسماعيل ونهب العبيد مكناسة أراد هؤلاء حرق قبره وقبر عليلش، فلم يعرفوهما بين المقابر التي دفنا فيها مع من معهما ... ابن زيدان : إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، طبعة ثانية تقديم عبد الهادي التازي : ج 4، ص 100-105، مطبعة إيديال - الدار البيضاء 1985، ابن زيدان : المترع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي : مطبعة إيديال - البيضاء 1993.

عبد الهادي التازي : القبائل العربية بالمغرب حسب مخطوطة ابن العياشي وزير السلطان مولاي إسماعيل، بحث قدم لمجمع اللغة العربية في دورته الثانية والستين، ذي القعدة 1417 مارس 1997.

(5) الحرطاني أصلها - على ما قيل - الحر الثاني، يعني أن والده كان رقيقا وتحرر، وهذا حر رقم اثنين، نشر المثاني نسخة بولدبان تحقيق سيكار تقديم التازي، ص 24، المختار السوسي، «المعسول» جزء 5، ص 188، ويذكر أيضا أن الحرَّاط في لغة تمبكتو هو البيار أي الذي يشتمل في حفر الآبار... سليم زبال : أنقذوا تمبكتو، مجلة العربي الكويت. محمد المهناوي : الفصل الأخير في معارضة علماء فاس لسياسة تملك الحرَّاطين... الاتحاد الاشتراكي، 1 غشت 1993.

(6) امتد الحديث عن الموضوع من 5 ربيع الأول 1087 إلى 4 رجب 1115 = من 18 ماي 1676 إلى 13 نونبر 1703 ويدخل في هذا خطاب مولاي إسماعيل لعلماء الأزهر على ما سنرى.

(7) إلى جانب قضية العبيد هناك قضية رسم عدلي أدلى به اليهود يعفيهم من أداء الجزية، هذا إلى قضية ثالثة : قضية الوفاة المغربية على النبي ﷺ وهو ما يزال بمكة ، عبد الهادي التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج III، ص 229.

(8) محمد الفاسي : رسائل إسماعيلية تنشر لأول مرة، مجلة تطوان، عدد خاص 1962 - مجلة هيسبيريس تمودا عدد خاص 1962.

محمد المنوني : المصادر العربية لتاريخ المغرب 1، 211-212-213.

(9) هذا وتوجد كناشة حول جيش عبيد البخاري تحمل رقم خ. م. 1085 بالخزانة الملكية بمراكش لم نتمكن من الوقوف عليها...

(10) داود : تاريخ تطوان II، 34-35-36-37-41-42-43.

(11) محمد المنوني : المصادر العربية لتاريخ المغرب (مصدر سابق).

(12) Abdelhadi Tazi, document des 70, relatif à la suppression de l'esclavage à la bibliothèque du prince My Abdellah, Revue Maghreb Culture, n° 1361-22-23, nov. 1981.

مخطوطة نادرة في خزانة الأمير مولاي عبد الله، دعوة الحق مارس 1984.

التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 1، ص 281 وما بعدها رقم الإيداع القانوني 1986/25، مطابع فضالة، المحمدية - المغرب.

جريدة جامعة الأخوين، إيفران، العدد العربي بتاريخ 15 شتنبر 1999.

- (13) دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ج 2، 451 - طبعة ثانية دار الكتاب، البيضاء 1985، تقديم عبد الوهاب بن منصور.
- محمد المنوني : مؤرخ مكناس ابن زيدان، مجلة دعوة الحق نونبر 1966، المصادر العربية لتاريخ الغرب، كلية الآداب، الرباط، 1989-1410.
- مصطفى الشابي : ابن زيدان مؤرخا سياسيا 139.
- ابن تاويت : الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى، مطبعة دار الثقافة - البيضاء 1420=1982-3 أجزاء وسماء جنى الأس ونور البهار في تاريخ الجيش النظامي البواخر.
- ابن زيدان : العلائق السياسية للدولة العلوية تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي - المطبعة الملكية 1994-1420 ص 12.
- (14) نغتنم هذه الفرصة لنشكر الزميل الحاج محمد قويدر من ولاية أدرار على رسالته بتاريخ أول رمضان 1421.
- (15) المطبعة الملكية 1381-1961 صفحة 27-28.
- (16) نشير إلى قصة انتقال الحكم من فرع مولاي السلطان سليمان إلى فرع السلطان مولاي عبد الرحمن.
- (17) كثر اهتمامي بهذا التأليف (المناهج السوية) أثناء تحقيقي لبعض تأليف ابن زيدان ونظرا للإحالة عليه فيما يتصل بالوثيقة الفريدة... الأمر الذي حملني على استفسار أحد أنجال المؤلف الذي قال لي : إن والده أرسل الكتاب الذي كان يقع في مجلدين، أرسله عام 1939 بالطريق الدبلوماسي (الإقامة العامة الفرنسية) لمعرض المخطوطات النادرة المنظم بالقاهرة، وكان المكلف بالمعرض هو الدكتور منصور فهمي مدير دار الكتب... ومرة ولم يعد الكتاب إلى صاحبه، واتصل ابن زيدان بكتابة بالأستاذ منصور فهمي الذي أجاب بأنه لم يصله شيء من الكتابين المجلدين، وأحالني النجل المذكور في آخر الحديث على زميلنا الراحل الأستاذ المنوني رحمه الله... الذي يقول عن الكتاب ما نقله مشكورا الزميل العميد الدكتور عبد اللطيف الشاذلي : إن ابن زيدان استوعب فيه تاريخ العلويين إلى عصر الملك محمد الخامس... وأثبت فيه معلومات جديدة غير واردة في مؤلفاته السابقة، وأخرج منه المؤلف نسختين في سفرين كبيرين قدم إحداهما للعاهل المغربي المذكور واحتفظ في خزانتها بالنسخة الثانية.
- وقد ألف ابن زيدان هذا الكتاب بطلب من المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي ليدرس في القسم النهائي بجامعة القرويين حيث شكل المجلس المذكور لجنة من مؤرخي المغرب لتأليف كتب تاريخية لتدرس في مختلف أقسام القرويين...
- العلائق السياسية للدولة العلوية، تأليف ابن زيدان، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية بالرباط 1999-1420، ص 15-16، تعليق 4.

- (18) محمد القاسمي، المولى إسماعيل حياته وأعماله، مجلة تطوان عدد 1962 = هيسبريس تمودا 1962.
- (19) ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة تحقيق إحسان عباس، القسم الأول، المجلد الأول، ص 477-الدار العربية للكتاب - ليبيا - 1395-1975.
- (20) الرسالة رقم 15، ص 54-55 من مجلة تطوان 1962.
- (21) الرسالة 17، ص 60-61 من بحث الأستاذ محمد الفاسي في مجلة تطوان 1962.
- (22) عبد الهادي التازي : القبائل العربية بالمغرب، مصدر سابق.

